

تحليلات

مصر وميادينها، قبل سبعة أعوام لإسقاط نظام حسني مبارك في «ثورة يناير» عام 2011، وبعدها لإسقاط نظام «الإخوان المسلمين» في «ثورة يونيو» عام 2013، بالنظر إلى عوامل عدّة، تتراوح بين الإجراءات الأمنية التي خنقت الحياة السياسية، وفقدان الثقة بالأحزاب والقوى السياسية، سواء التقليدية أو الحديثة. وانطلاقاً من ذلك الواقع، فإنّ الاستحقاق الرئاسي المقبل، قد يأتي

باهتاً، وقد تكون سمته الغالبة المقاطعة الشعبية، خلافاً لما كانت عليه الحال في أول انتخابات بعد سقوط نظام حسني مبارك، والتي ربما كانت المرّة الأولى، التي يختبر فيها المصريون عملية تصويت غير معروفة النتائج قبل الفرز. وبرغم رتابة المشهد الانتخابي، إلا أنّ كثيرين يأملون مفاجأة، تبدو مستحيلة، لتعيد الزخم إلى ذلك الاستحقاق، وهو ما يجعل

البعض يتربّع بحماسة ممزوجة ببرودة، الخيارات الانتخابية للفريق أحمد شفيق الذي تتزايد احتمالات ترشحه، ليصبح بذلك منافساً جدّياً للسياسي، أو يجعل البعض الآخر يراهن على شخصية أخرى، مثل خالد علي، بالنظر إلى ما يحمله من روح «الثورة المغدورة».

(الأخبار)

من سيؤيد شباب «25 يناير»؟

بعد الانتكاسات والخيبات التي شهدوها في السنوات السبع الماضية، وفيما يأتي الاستحقاق الرئاسي المقبل وسط مناخ سياسي شبه مفضل، وبنتيجة شبه محسومة، تثار تساؤلات حول من سيؤيد شباب «ثورة يناير» في الانتخابات المقبلة، خصوصاً بعد ابتعاد كثيرين منهم، ممن أيدوا عبد الفتاح السيسي سابقاً، نتيجة الأزمات الأخيرة

القاهرة - أحمد فوزي

ستكون مصر خلال الفترة المقبلة مشغولة بالانتخابات الرئاسية التي ستشهداها بين شهري نيسان وأيار المقبلين، وبمن سيترشح فعلاً، وبمن لن يصل به الأمر إلى باب اللجنة العليا للانتخابات بفعل قضية ما، أو بفعل عدم قدرته على جمع توقيعات المواطنين أو نواب البرلمان. وينشغل قطاع كبير أيضاً بمن سينتخب للرئاسة، بالرغم من كون النتيجة محسومة سلفاً، مع العلم أن الناشط الحقوقي خالد علي هو الوحيد الذي أعلن عن ترشحه حتى الآن، في وقت لم يعلن فيه الرئيس عبد الفتاح السيسي ترشحه الرسمي بعد.

القطاع الأكبر الذي تثار حوله أسئلة في هذا المجال، هو من يحسب نفسه على «ثورة 25 يناير»، وهم أكثر من يحترق تقريباً في كل انتخابات رئاسية أعقبت الثورة، التي مضى عليها قرابة سبع سنوات حتى الآن. وهناك مجموعة من الشباب محسوبين بالفعل على «25 يناير»، ومن الذين لم تتعد خياراتهم منذ العام 2011 حتى الآن عن شعارات «عيش... حرية... عدالة اجتماعية»، لكنهم لم يجدوا منذ حينه مرشحاً يعبر عنهم بشكل تام، حتى عندما ترشح حمدين صباحي مرتين، إذ انقسمت الآراء حوله، في حين كان هو الأقرب لشعارات «25 يناير»، وخطته لامتست تقريباً كل ما نادت به الثورة، إلا أن عدم قدرة

وفي الواقع، فإن شفيق قد يكون منافساً حقيقياً للسياسي، لاعتبارات عدة، من بينها خلفيته العسكرية، والعلاقات الطيبة التي يمتلكها مع عسكريين حاليين وسابقين، بالإضافة إلى القاعدة الشعبية التي كوّنوها خلال انتخابات عام 2012، فضلاً عن كونه أحد رموز نظام مبارك الذي بات المصريون يترحمون على أيامه، في ظل الإجراءات الاقتصادية التي اتخذها السيسي، في آخر عامين، ولا يزال يعد بالزيد مع بداية العام المالي المقبل عقب الانتخابات الرئاسية.

مناورة شفيق دفعت بإعلام النظام المصري إلى بدء حملة تشويه وانتقادات للفريق، الذي سبق أن دعمته وسائل إعلامية عدة، وقد بدأ بعضها حملة منظمة لتشويه صورته أمام الرأي العام، في وقت التزم فيه شفيق الصمت الكامل من دون أي تعليق.

وبخلاف مناورة شفيق وانسحاب عمرو موسى، يبقى النائب البرلماني السابق محمد أنور السادات أحد المرشحين البارزين في السباق الانتخابي، معتمداً على اسم عائلته، علماً بأن السادات الذي يغرد خارج سرب مؤيدي السيسي، يبحث في الوقت الراهن عن فندق لإعلان ترشحه رسمياً خلال مؤتمر صحافي يدعو إليه وسائل الإعلام العالمية والمحلية، ويعرض فيه برنامجه معتمداً على دراسات علمية وأرقام من واقع موازنة الدولة والبيانات التي عرضتها الحكومة عبر بوابتها الإلكترونية.

السادات، الذي يباشر خلال الفترة الحالية مراجعة البرنامج الرئاسي تمهيداً لعرضه على الرأي العام، يواجه مشاكل سياسية وأمنية مرتبطة بالتحجيم الإعلامي وصعوبة الحصول على موافقة من أجل إقامة مؤتمر صحافي لإعلان ترشحه، رغم الوعود التي حصل عليها بموافقات وشيكة من الأجهزة الأمنية.

هؤلاء على الحسم، ولكثير من العوامل الأخرى، لم يصل صباحي في المرتين إلى مقعد الرئاسة. في انتخابات العام 2018، وفي حال تمكن خالد علي في الترشح، سيكون ممثلاً لشعارات وأحلام «ثورة يناير»... ولكن هل سيؤيده شبابها؟ لا يبدو أن هناك من يؤيد الرئيس السيسي، بين من يحسبون أنفسهم على الثورة، والذين لا يزالون ينادون بتنفيذ أهدافها، بالرغم من الانتكاسات وخيبات الأمل التي أصيبوا بها في السنوات الماضية. كذلك، فإنّ لا مؤيدين له في أوساط اليسار المصري، ولا بين الحركات الثورية التي تعمل في الإطار نفسه، وكذلك الأمر بالنسبة للشباب الذين يمارسون السياسة بلا غطاء حزبي أو حركي. وقد تكون قضية تيران وصنافير، إلى جانب أداء السلطة ولا سيما في ملف الاعتقالات والاختفاء القسري، بالإضافة إلى ملفات أخرى، هي التي أدت بكثيرين ممن كانوا يجمعون بين تأييدهم للسياسي و«ثورة يناير» إلى الابتعاد كلياً خيار السيسي في الانتخابات المقبلة. على سبيل المثال، فإنّ الناشطة والصحافية إسماء عبد الفتاح التي تُهاجم من قبل إعلام محسوب على النظام المصري بسبب موقفها من قضية تيران وصنافير، لن تؤيد الرئيس في ولاية ثانية.

بدوره، أكد الناشط السياسي حازم عبد العظيم الذي قال عبر «تويتر» إن «أكبر خفيّة كانت قبولي الانضمام لحملة السيسي». وبالرغم من أنه لم يعلن تأييده لخالد علي إلا أن عبد العظيم لن يؤيد

السيسي بالتأكيد. وعقب مؤتمر خالد علي كتب عبد العظيم عبر حسابه قائلاً: «أتمنى أن يحذو مرشحون آخرون حذو خالد علي، معركة الشعب المصري القادمة مع النظام الفاشل هي الحق في انتخابات نزيهة غصباً عنه وإلا ثورة قادمة».

يضاف إلى عبد الفتاح وعبد العظيم، ممدوح حمزة، أحد أكبر داعمي «الثورة»، والذي صار يعارض السيسي، ويعتبر أن الأمن «منع حفل توقيع كتابه عن الصحراء، ومنع لقاءه على إحدى القنوات، وألغى مشروعاته، وأوقف مقالاته».

في الوقت ذاته، سنجد أن حزب «الدستور»، الذي يعتبر أغلب أعضائه من مؤيدي «ثورة يناير»، بما أن مؤسسه كان نائب رئيس الجمهورية السابق محمد البرادعي، يؤيد خالد علي الذي أعلن ترشح من مقر «الدستور» نفسه.

أما أحزاب مثل «المصريين الأحرار»، و«التجمع اليساري»، و«مستقبل وطن»، و«المؤتمر»، و«حماة الوطن»، و«الوفد» فقد أعلنت جميعها تأييدها للسياسي لفترة رئاسية ثانية، وإن كانت هذه الأحزاب بلا قاعدة شعبية حقيقية، ولا يمكن أن تضمن أن من ينتمون إليها في المحافظات سيدعمون السيسي ويصوتون له.

يبقى أن المواطن المصري العادي الذي يتمنى تنفيذ شعارات «ثورة يناير»، قد تكون المقاطعة خياره، خصوصاً أنه يعتقد أن خالد علي ليس قادراً على الوصول فعلياً إلى سدة الرئاسة في هذا الوقت وفي هذا المناخ السياسي.

ابن سلمان قد يلجأ إلى ابتكار مخرج غير اعتيادي، لقاء الاحتفاظ بدعم والده (أ ف ب)



والتسوية تشمل أمراء ورجال أعمال غير موقوفين. وكتب خاشقجي على حسابه في موقع التواصل «تويتر» أنه «تجري الآن وبهدوء تسويات مليارية مع عدد من كبار الأمراء غير الموقوفين يتم بموجبها تسديد مبالغ لوزارة المالية ونقل أسهم وممتلكات وأراض للدولة»، في مؤشر على توسع «الابتزاز» ليطاول غير المعتقلين، مقابل عدم تعرضهم للاحتجاز. وفي تغريدة أخرى، كتب خاشقجي: «فتح ملف المساعدات الخارجية المليارية لدول شقيقة خلال العقد الماضي في الحرب على الفساد، ما من مليار أعلن إلا ونهش أحدهم حصة منه قبل استلامه».

(الأخبار)

حملة الإقصاء والاعتقالات المترامية مع تصعيد خارجي، وقرب اعتلاء ابن سلمان للعرش، لكون ما يجري تكراراً لسيناريو إقصاء محمد بن نايف عن ولاية العهد، حين جرى استخدام الأزمة الخارجية (مقاطعة قطر) كغطاء للانقلاب على الأخير. في المقابل، يرى آخرون أن ابن سلمان قد يلجأ إلى ابتكار مخرج غير اعتيادي، لقاء الاحتفاظ بدعم والده، من طريق الاستحواذ على لقب «الملك» والإبقاء على لقب «خادم الحرمين الشريفين» لسلمان بن عبد العزيز. وبالعودة إلى حملة الاعتقالات، فقد كشف الكاتب السعودي جمال خاشقجي أن عملية التفاوض

إلا أن حسابات الأمير الشاب قد تكون مختلفة عن حسابات الريح والخسارة للدولة السعودية، إذا ما قيست على طموح ولي العهد الشخصي إلى اعتلاء العرش سريعاً. فعلى وقع حملة «التطهير»، تتصاعد التكهنات حول سيناريوات بلوغ ابن سلمان هدفه. تخضاربت التسريبات بشأن قرب تنازل الملك سلمان عن العرش، بين مصادر سعودية تنفي ذلك في القريب العاجل، استناداً إلى عدم وجود سابقة مماثلة في السعودية، وبين متوقع لحدوثه في الأيام المقبلة، بناء على معلومات تتردد خلف أسوار قصر اليمامة في الرياض. وفي التحليلات، يربط البعض بين

لقاء كامل ثروتهم. والمتوقع من هذه المفاوضات «استرداد» ما بين 50 و100 مليار دولار. أما صحيفة «ذا فايننشال تايمز» البريطانية، فقد توقعت أن تصل المبالغ المحصلة من صفقات التفاوض مع المحتجزين إلى 300 مليار دولار، ضمن تسويات نقض بتنازل المعتقلين عن نسبة 70% من ثروتهم. وفي الحالين، يكون ابن سلمان قد قدم دليلاً إضافياً على عدم جدية الحملة، وارتباطها بما هو أبعد من مكافحة الفساد، خصوصاً بعد تزايد تحذيرات الخبراء الاقتصاديين من التأثيرات السلبية لأسلوب الحملة على قطاع الاستثمار الخاص.